

الوضع الديموغرافي والكثافة السكانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة

لينا خير، هيام حزينه، أحمد الأطرش ورقة مقدمة من

معهد الأبحاث التطبيقية – القدس (أريج)

ايلول / 2007

مقدمة:

نتيجة للحروب المتعاقبة التي جرت بين العرب والاسرائيليين في الأعوام 1948 و1956 و1967 و1973 و1982، بالإضافة إلى إنتفاضتي الشعب الفلسطيني في العامين 1987 و2000 والغزو الإسرائيلي للمدن الفلسطينية عام 2002 والحرب الأخيرة على لبنان عام 2006، فإن سمات الحياة في الأراضي الفلسطينية المحتلة وفي الشتات تأثرت كثيراً، فاللاجئون والنازحون الفلسطينيون الساكنون في الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية وقطاع غزة والبلدان العربية المجاورة وفي كافة انحاء العالم ما زالوا يعيشون ظروفًا قاسية متمثلة بالأوضاع المعيشية والإقتصادية الصعبة والقاسية.

نتيجة لحرب عام 1948، سيطرت إسرائيل على 78% من مجمل مساحة فلسطين التاريخية مما جعل الفلسطينيين القاطنون في هذا الجزء تحت السيطرة الاسرائيلية الكاملة. أما المساحة المتبقية والمتمثلة بـ 22% من مساحة فلسطين التاريخية والتي تعرف الآن بالأراضي الفلسطينية المحتلة، فتتمثل بالضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية (5661 كم²) وقطاع غزة (362 كم²). إن الإحصائيات السكانية المتوفرة تشير إلى ان أعداد السكان الفلسطينيين في جميع انحاء العالم هو 10.1 مليون نسمة؛ 3.8 مليون نسمة من الفلسطينيين يعيشون في الأراضي الفلسطينية المحتلة بينما يعيش ما يقارب النصف مليون مستوطن اسرائيلي في مستوطنات شيدت بشكل غير قانوني على الاراضي الفلسطينية المحتلة.

الوضع الديموغرافي الفلسطيني:

حسب تقديرات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني فإن عدد السكان في الأراضي الفلسطينية حتى منتصف عام 2007 وصل إلى 4.01 مليون نسمة منهم 2.52 مليون نسمة في الضفة الغربية و1.49 مليون نسمة في قطاع غزة بمعدل نمو 3.2% في الأراضي الفلسطينية ككل (2.9% في الضفة الغربية و3.8% في قطاع غزة). ان توزيع السكان حسب المناطق العمرانية في الأراضي الفلسطينية يشير إلى ان 53.5% من مجموع السكان الفلسطينيين يعيشون في المناطق الحضرية و30.35% يعيشون

في المناطق الريفية و16.2% يعيشون في المخيمات. هذه النسب تختلف بين الضفة الغربية وقطاع غزة حيث ان معظم الفلسطينيين في الضفة الغربية يعيشون في المناطق الحضرية والريفية بنسبة 46.7% و46.9% على التوالي ولكن في قطاع غزة فان معظم الفلسطينيين يعيشون في المناطق الحضرية والمخيمات بنسبة 63.7% و31.3% على التوالي. (الاحصاء الفلسطيني، 2007)

طبقاً لتقديرات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ، فان اعداد السكان الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة سوف يتزايد ليصل 5.1 مليون نسمة بحلول عام 2015 بمعدل نمو يساوي 2.8%. عدد السكان في الضفة الغربية سيصل الى 3.1 مليون نسمة بمعدل نمو 2.4%، و 2 مليون نسمة في قطاع غزة بمعدل نمو يساوي 3.2%.

تشير الإحصائيات الفلسطينية ان المجتمع الفلسطيني مجتمع فتي حيث ان 45.5% من مجموع السكان هم تحت عمر 15 سنة بينما 3% من السكان هم فوق عمر 65 سنة، وهذا بسبب معدل الخصوبة العالي وانخفاض معدل وفيات الاطفال. إن التركيب العمري الصغير يؤدي الى زيادة اعداد المعالين، فنسبة الاعالة في الاراضي الفلسطينية تصل إلى 100/94.2 شخص في سن العمل في حين ان النسبة تساوي 100/60 في الولايات المتحدة الأمريكية.

إن السبب الرئيسي لإرتفاع معدلات الإعالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة هو استمرار سياسة العزل والاعلاقات الإسرائيلية ضد السكان الفلسطينيين. حيث أن سياسة الإغلاقات تشمل منع الفلسطينيين من التنقل بحرية بين المدن الفلسطينية الرئيسية مع بعضها البعض وبينها وبين المدن الإسرائيلية التي تمثل سوق عمالة مهم للفلسطينيين، حيث ان العديد من العمال الفلسطينيين اضطروا الى الهجرة إلى الخارج للبحث عن فرص عمل، حيث أن قطاع الانتاج الفلسطيني نظراً للظروف الحالية لن يستطيع توفير دعم كافي لهذا العدد الكبير للمعالين أو أن يساهم في تقوية الاقتصاد العام عن طريق نظام الضرائب خصوصاً مع وجود معدلات البطالة العالية والتي تصل إلى 19.2% في الاراضي الفلسطينية المحتلة ككل (15.8% في الضفة الغربية و26.4% في قطاع غزة). (الاحصاء الفلسطيني، مسح قوة العمل، الربع الثاني 2007). فتوفير خدمات تعليمية واجتماعية وصحية وغيرها للفلسطينيين سيكون عبء على الحكومة ما لم يتم اعداد خطط تنموية وبنية تحتية قوية تضم تطوير برامج لخلق اعداد كبيرة من فرص العمل. ولكن هذه المهمة تواجه عراقيل بسبب فصل الضفة الغربية عن قطاع غزة والاعلاق الاسرائيلي للاراضي الفلسطينية، وإنعدام السيادة على الارض والمصادر الطبيعية، وقلة السيطرة الكاملة على الحدود، فزيادة اعداد الافراد خارج قوة العمل سوف يشكل عائقاً حقيقياً في مسيرة التنمية المستدامة للمجتمع الفلسطيني التي تسعى إلى إقامة دولة فلسطينية كاملة السيادة.

بالإضافة الى ذلك، فان النسبة العالية لنسبة السكان بين عمر 15 و24 سنة سوف يفرض ضغط على مؤسسات التعليم المتوسط والعالي. فالسلطة الوطنية الفلسطينية تحتاج لتخصيص جزء كبير من ميزانيتها لتطوير المؤسسات التربوية ولاعطاء الفلسطينيين فرصة إستكمال تعليمهم ثم توظيفهم اذ ان هذه من اهم الاسباب الرئيسية في هجرة الشبان الفلسطينيين.

هناك حوالي 4.3 مليون لاجيء فلسطيني يعيشون في الأراضي الفلسطينية والبلدان المجاورة، منهم 1.7 مليون يعيشون داخل الاراضي الفلسطينية. 27.2% من عدد السكان الكلي في الضفة الغربية هم لاجئون مقارنة بـ 68.4% من عدد السكان في قطاع غزة. معظم اللاجئين في الاراضي الفلسطينية يعيشون في مخيمات للاجئين، اما البقية فقد اضطروا إلى ترك المخيمات نتيجة الازدحام السكاني وعدم توفر المساحة اللازمة للتطور العمراني وأيضاً لصعوبة وقسوة ظروف المعيشة فيها. إن المخيمات الفلسطينية تعاني من كثافة سكانية عالية ولكن مقارنة الكثافة السكانية في مخيمات الضفة الغربية مع قطاع غزة نجد بان في

² في بعض المخيمات وهذه النسبة تعتبر من اعلى الكثافات السكانية في العالم. تعد مخيمات اللاجئين مكان توتر سياسي، فاللاجئون الفلسطينيون ما زالوا يدعون الى ايجاد حل لوضعهم الاجتماعي والاقتصادي والسياسي.

كما هو الحال في مخيمات اللاجئين، كذلك في المحافظات بشكل عام، فالكثافة السكانية مرتفعة نسبيا مقارنة مع الدول المجاورة. إن الكثافة السكانية تتفاوت بين الضفة الغربية وقطاع غزة حيث تصل الى 432 فرد/كم² من مجمل المساحة تقريبا في الضفة الغربية ولكن في قطاع غزة تصل الكثافة السكانية الى حوالي 4000 فرد/كم² من مجمل المساحة، في حين ان الكثافة السكانية في اسرائيل تصل الى 300 فرد/كم². من الواجب ذكره، أن المناطق الحضرية تعاني من كثافة سكانية اعلى من المناطق الريفية حيث تصل الى حوالي 8700 فرد/كم² من مجمل مساحة المناطق المبنية في الضفة الغربية و7500 فرد/كم² من مجمل مساحة المناطق المبنية في قطاع غزة.

نتيجة محادثات اوسلو في عام 1993، قسمت الضفة الغربية الى ثلاث مناطق: منطقة (أ)، وهي منطقة تحت السيطرة الفلسطينية الكاملة. منطقة (أ) تغطي ما نسبته 17.8% من مساحة الضفة الغربية ونسبة السكان الذين يعيشون في هذه المنطقة حوالي 46.6% من مجمل السكان في الضفة الغربية. منطقة (ب)، وهي منطقة تحت الادارة المدنية الفلسطينية ولكن تحت السيطرة الاسرائيلية العسكرية. منطقة (ب) تشكل 18.3% من مساحة الضفة الغربية وتضم حوالي 37% من مجمل سكان الضفة الغربية. ومنطقة (ج)، وهي منطقة تحت السيطرة الاسرائيلية الكاملة. منطقة (ج) تشكل 61.5% من مساحة الضفة الغربية حيث ان نسبة السكان الذين يعيشون فيها هو 16.3% من مجمل السكان. بالاضافة الى المحميات الطبيعية والتي تشكل 3% من مجمل مساحة الضفة الغربية. (اريج، 2007)

لذلك يجب الاخذ بعين الاعتبار القيود الاسرائيلية على الارض ومساحة الارض غير المسموحة للفلسطينيين للوصول اليها من قبل الاسرائيليين، فعند حساب الكثافة السكانية، يجب الإنتباه أن حوالي 60% من مجمل مساحة الضفة الغربية هي أراضي تحت السيطرة الاسرائيلية وبالتالي تعتبر أراضي غير مسموح للمالكين الفلسطينيين البناء عليها. أما في قطاع غزة فحوالي 25% من مجمل المساحة هي أراضي تحت السيطرة الاسرائيلية وتقع على حدود القطاع. عند المقارنة، فإن الكثافة السكانية في مناطق (أ) تصل الى 1135 فرد/كم² وفي مناطق (ب) تصل الى 874 فرد/كم² في حين ان الكثافة السكانية في مناطق (ج) تصل الى 115 فرد/كم²، أي ان الكثافة السكانية في مناطق (ا) تصل الى عشرة اضعاف الكثافة السكانية في مناطق (ج).

تعاني الاراضي الفلسطينية من هجرة داخلية وخارجية، فنتيجة الحصار الاسرائيلي والاعلاقات المفروضة على الفلسطينيين خصوصا الاعلاق المفروض على مدينة القدس وعدم السماح للفلسطينيين للعمل داخل اسرائيل، زاد الضغط الاقتصادي والسياسي عليهم وبالتالي زادت الهجرة الى خارج البلاد لتوفير لقمة العيش وكذلك منهم من ترك الريف وهاجر الى المدن لقلّة الأشغال في الارياف. اثار مسح الاسر الفلسطينية الذي نفذه معهد الأبحاث التطبيقية (اريج) في عام 2004 الى ان معظم الهجرة الداخلية كانت بسبب الاعلاقات والقيود الاسرائيلية. إن معظم العائلات التي غيرت مكان سكنها في الضفة الغربية كان بسبب سياسة العزل الاسرائيلية التي خلقت واقعا إقتصاديا وإجتماعيا وسياسيا صعبا أدى إلى إرتفاع معدلات الفقر (حوالي 70% من الفلسطينيين يعيشون بمعدل 2.7 دولار امريكي /يوم/شخص) وارتفاع في معدلات البطالة.

منذ بداية الإحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية في عام 1967 والحكومة الاسرائيلية تقوم بمصادرة ملكيات الفلسطينيين بحجة توفير الامن للمستوطنين الإسرائيليين، وتدمير الابنية والبنى التحتية الفلسطينية بحجة عدم توفر رخص قانونية للبناء بالإضافة إلى العديد من الممارسات التي طالت الشجر والحجر. خلال سنوات الإحتلال الاسرائيلي، واسرائيل باشرت في اقتلاع حوالي مليون شجرة من اراضي الفلسطينيين لبناء مستوطنات غير قانونية لمواطنيها وبناء شبكة طرق التفاقية لترتبط المستوطنات ببعضها البعض وربطها مع اسرائيل. فالاعمال الاسرائيلية في الاراضي الفلسطينية تشكل "خرق خطير" للقانون الدولي المفصل في اتفاقية جنيف لعام 1948. باستكمال بناء الجدار الفاصل، اسرائيل استطاعت ان تعزز عدوانها على الفلسطينيين وترفعه الى مستوى جديد أكثر وحشية، فالممارسات الإسرائيلية أصبحت تهدد وجود الفلسطينيين على ارضهم حيث انها اصبحت تضيق عليهم اقتصاديا أكثر من قبل.

تهديم البيوت الفلسطينية هي من اكثر الاعمال الوحشية التي تفرضها السلطات الاسرائيلية على الفلسطينيين في الاراضي الفلسطينية. هذه الأعمال مرتبطة مباشرة بسياسات وخطط المستوطنين الإسرائيليين. فالهدف الإسرائيلي من هذه السياسات والخطط هو لخلق مناطق سيطرة استراتيجية داخل الأراضي الفلسطينية، والحد من التوسع الحضري للمدن الفلسطينية والبلدات والقرى والسيطرة على الأراضي الزراعية الفلسطينية والاراضي المفتوحة لتفعيل نشاطات المستوطنين. عن هذه السياسة قد اجبرت الكثير من الفلسطينيين على البناء على اراضيهم الخاصة بدون رخصة بناء وذلك لقلّة الاراضي الصالحة للبناء وغلاء اسعار الاراضي وصعوبة الحصول على رخصة بناء من السلطات الاسرائيلية وخصوصا الاراضي المخصصة للنشاطات الاستطانية.

إن الجدار الفاصل انتزع اكثر الاراضي الفلسطينية الخصبة وعزل التجمعات الفلسطينية في معازل حيث اضعف التواصل الجغرافي بين المدن والقرى الفلسطينية. عند الانتهاء من بناء الجدار الفاصل، فإن حوالي 555 كم² من الاراضي الفلسطينية سوف تعزل خلف الجدار (أي ما يقاري 10% من مساحة الضفة الغربية) حيث ان 59 تجمع فلسطيني سينعزل في الجهة الغربية للجدار و42 تجمع سينعزل في منطقة العزل الشرقية التي قامت إسرائيل بعزلها عن طريق التحكم بحركة الفلسطينيين من خلال منظومة من الحواجز العسكرية. ان للجدار اثار اجتماعية واقتصادية على الفلسطينيين، حيث انه يمنع الكثير من الفلسطينيين من الوصول الى المستشفيات والعيادات الصحية والمدارس، كذلك يمنع الكثير من الوصول الى اقربائهم. فالقيود على الخدمات الصحية سيسبب الى زيادة في اعداد الامراض غير المعدية الناجمة عن الاجهاد والضغط النفسي. بالإضافة الى ذلك، فالامن الغذائي تدهور مما أدى الى التسبب بسوء تغذية للاطفال دون سن الخامسة حيث ان 30% و45% منهم يعانون من سوء تغذية مزمن وانيميا (فقر دم) على التوالي.

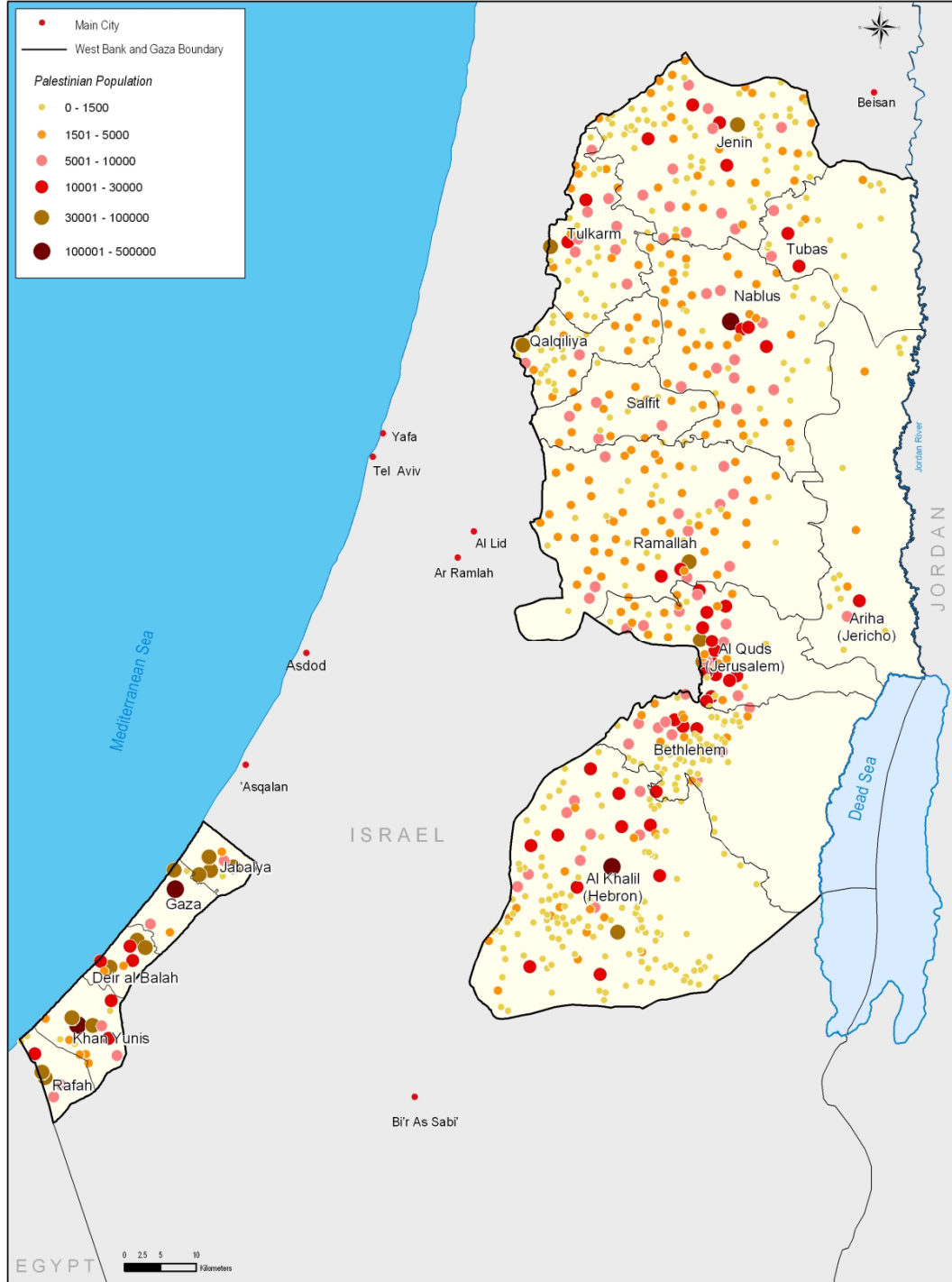
بعد وضع كل هذه المؤشرات والتأثيرات على الوضع الديموغرافي الفلسطيني في ظل الإحتلال الاسرائيلي امام القارىء، نترك له حرية التعبير لما يجري على واقع هذه الارض من احداث لها تأثير على جوانب التنمية. فان مصادرة الاراضي الفلسطينية وانشاء المستوطنات الاسرائيلية وبناء جدار العزل العنصري واقامة الحواجز والعوائق اثر سلبا على الوضع الديموغرافي والكثافة السكانية، وبالتالي على التنمية المستدامة في الاراضي الفلسطينية. ومن هنا يأتي التحدي الاكبر وهو كيف يمكن بناء استراتيجيات تضمن العملية المستمرة لتحريك وادارة جميع جوانب التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والسياسية التي تضمن رفع مستوى الصحة والتعليم والرفاه الاجتماعي في اطار يحمي حقوق الاجيال القادمة؟

معهد الأبحاث التطبيقية – القدس (أريج)
ص.ب 860 ، شارع الكاريتاس
بيت لحم ، فلسطين
هاتف: +972-(02)-274-1889
فاكس: +972-(02)-277-6966



المراجع

1. معهد الأبحاث التطبيقية – القدس (أريج)، قاعدة بيانات، 2007.
2. معهد الأبحاث التطبيقية – القدس (أريج)، الوضع البيئي في الأراضي الفلسطينية، 2007.
3. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح قوة العمل، الربع الثاني، 2007.
http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_pcbs/PressRelease/text-e.pdf
4. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، كتاب فلسطين الإحصائي السنوي، 2006.
5. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ، الإحصائيات الديموغرافية، 2006
<http://www.pcbs.gov.ps/DesktopDefault.aspx?tabID=3845&lang=en>



خارطة 1: توزيع المناطق المبنية الفلسطينية في الاراضي الفلسطينية المحتلة طبقا لمجموعات السكان، 2006